

ما كان حراماً أضحى حلالاً

ما كان حراماً في عهد حكومتنا السابقة أضحى حلالاً في عهد الحكومة الحالية.

ما كان من الرذائل أضحى من الفضائل.

كان الإعلام، الذي يهيمن رئيس الحكومة على قطاع واسع منه، منبراً لشن حملات إعلامية مغرضة ومضللة ضد حكومتنا طوال عهدها، فكانت تُضخّم السلبيات وتُطمس الإيجابيات. وبات هذا الإعلام، في عهد الحكومة الحالية، يحوط الحكومة برعايته فيُضخّم الإيجابيات ويطمس السلبيات. لذا القول إن الحق، في ظل قطاع واسع من الإعلام الموجه، حتى لا نقول المرتهن، كاد يكون وجهة نظر.

تعرضت حكومتنا السابقة لانتقادات شديدة وحملات إعلامية شعواء. حول مسائل وقضايا عادت الحكومة الحالية فتبنتها وأدرجتها في عداد إنجازاتها الميينة.

أحالت الحكومة السابقة على مجلس النواب مشروع قانون باستحداث ضريبة على القيمة المضافة. فجاءت الحكومة الحالية وسحبت المشروع من مجلس النواب، وصرّح رئيسها أنه عازم على اعتماد ضريبة على المبيعات بدل القيمة المضافة. ثم عادت الحكومة الحالية فاعتمدت الضريبة على القيمة المضافة ورأت فيها فتحاً ميبناً.

أحالت الحكومة السابقة قبل فترة وجيزة من رحيلها مشروع قانون بإنشاء برنامج لضمان الشيخوخة. فسارعت الحكومة الحالية في بداية عهدها إلى سحب المشروع من مجلس النواب. فإذا بهذه الحكومة تعود مؤخراً إلى الحديث عن مشروع ضمان الشيخوخة.

أعلنت الحكومة السابقة أنها، في إطار العمل على معالجة عجز الموازنة، ستزيد سعر صفيحة البنزين من ١٠ آلاف ليرة كما كان آنذاك إلى ١٢ ألف ليرة، أي إلى المستوى الذي كان عليه هذا السعر قبل سنتين. فقامت الدنيا في وجهنا ولم تقعد بدعوى أننا نحمل المواطن أعباء لا قبل له بها. فإذا بسعر صفيحة البنزين يرتفع في عهد الحكومة الحالية إلى ٢١ ألف ليرة، ولا من يشكو أو يعترض.

أعلنّا التزامنا سياسة التقشف في معرض إعدادنا مشروع موازنة العام ١٩٩٩، فُشّت علينا حملة قاسية بدعوى أن التقشف سيؤدي إلى خنق الإقتصاد الوطني، فإذا بالحكومة الحالية تنتهج سياسة التقشف في وضع مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ وتباهى بذلك.

تبنت الحكومة السابقة مشروع دمج شمل مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، فُشّت علينا حملة هوجاء بدعوى أننا فرطنا في حقوق العاصمة بدمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بسواه. ثم تأتي الحكومة الحالية وتبنى مشروع الدمج ولا تعيد مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت إلى الوجود.

تعرّضت الحكومة السابقة لحملة عنيفة انطلاقاً من زعم باطل بأننا عرقلنا مشاريع الوسط التجاري. أما الحقيقة فهي أننا غادرنا الحكم وسعر سهم سوليدير في حدود السبعة دولارات وهو اليوم أقل من خمسة دولارات.

وضعت حكومتنا السابقة خطة مالية سُميت برنامج عمل للتصحيح المالي. تجاهلت الحكومة الحالية وجود هذا البرنامج واستنكفت عن وضع برنامج بديل بحجة أن التخطيط لا يستقيم والاقتصاد الحر الذي يأخذ به لبنان. ثم اضطرت

إلى وضع مثل هذا البرنامج في الإعداد لمؤتمر باريس ٢٠٠٢. وفي برنامج الحكومة الحالية كثير مما كان في برنامج الحكومة السابقة.

هكذا، ما كان حراماً في عهد حكومتنا السابقة أضحي حلالاً في عهد الحكومة الحالية.

وسلكت الحكومة الحالية سياسات متعارضة أقله في مجالين: من جهة، تعهدت الحكومة الحالية في بيانها الوزاري الذي نالت ثقة المجلس النيابي على أساسه عدم زيادة الرسوم والضرائب، فإذا بها تستحدث ضرائب جديدة وتزيد بعض الرسوم. من جهة ثانية خفّضت الحكومة الحالية اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي من ٣٨،٥ في المئة إلى ٢٣،٥ في المئة، وكانت حكومة الحريري هي التي رفعت الإشتراك في العام ١٩٩٢. وخفّضت الحكومة الحالية بعض الرسوم الجمركية وكانت حكومات الحريري المتعاقبة خلال التسعينات هي التي رفعتها. وجاءت الضريبة على القيمة المضافة لتزيد أعباء الرسوم الجمركية.

وفي المقابل، ومن باب الحلال الذي أضحي حراماً، سددت الحكومة الحالية نقداً المتوجب لشركتي الخلوي تعويضاً عن القيمة الدفترية لموجوداتهما بدعوى أنه لا يجوز تسديد دين بسندات خزينة، علماً بأنه سبق لحكومتنا والحكومة الحالية أن سددتا استحقاقات للمتعهددين والمستشفيات بسندات خزينة. لماذا هذا الامتياز لشركتي الخلوي؟

كانت المعارضة في أيام حكومتنا السابقة، وهي اليوم في الحكم، تأخذ على حكومتنا السابقة زوراً أنها لم تُراعِ متطلبات المناخ الإستثماري الطيب، وفي عهد الحكومة الحالية خرجت من لبنان استثمارات شملت مؤسسة البريد الكندي، والتي كانت تعمل تحت عنوان لبيان بوست، والهيئة المرفئية في دبي التي كانت تلتزم محطة المستوعبات في مرفأ بيروت، وفسخ عقد شركتي الخلوي.

وتعرّضتُ شخصياً، في موقعي رئيساً للوزراء، لحملة عنيفة عندما أحجمت عن توقيع مرسوم تنفيذ الإعدام بشخصين من المحكومين، وقيل إن في

احكامي إخلالاً بواجب، وبعد أكثر من سنتين على قيام الحكومة الحالية لم يوقع رئيسها ذلك المرسوم، ولا من يعترض.

أما أكثر ما ألمني في الحملات الإعلامية السياسية التي تعرّضت لها في عهد الحكومة السابقة، فهو الترويج المنهجي زوراً لمقولة أنني فرطت في مقام رئاسة الوزراء. أخذت الأبواق الإعلامية الخاضعة للرئيس الحريري تضرب بلا هوادة على هذا الوتر، حتى كاد هذا الادعاء الباطل ينطلي على كثيرين. وأنا أقول إن الذي فرط بمقام رئاسة الوزراء هو الرئيس الحريري نفسه نظراً لجملة قرائن: فمن جهة، تُمارس في عهد الحكومة الحالية، كما في عهود الحكومات الحزبية السابقة، بدعة ترويكا الحكم. وصيغة الحكم هذه إنما تعني إشراك الآخرين في صلاحيات رئاسة الوزراء.

فهل هذا يحفظ مقام رئاسة الوزراء؟ ثم، من جهة ثانية، إن رئيس الحكومة الحالي أقرّ في حديث تلفزيوني بأن القضاء يتعرض للتدخلات السياسية. فإذا كانت هذه التدخلات بعلمه أو بمشاركته فهو مسؤول. وإذا لم تكن بعلمه أو بمشاركته فهو مسؤول إذ هو لم يعمد إلى وقف هذه التدخلات. فهل يُصان مقام رئاسة الوزراء بمثل هذا العجز أو التقصير؟ ومن جهة ثالثة، بعد أزمة حكومية عابرة أعلن رئيس الحكومة الحالي أن البلاد تقف أمام مرحلة جديدة عنوانها تطبيق القانون والدستور. وكأنما الحكومة حتى هذا الوقت كانت في جُلٍ من تطبيق القانون والدستور، وكذلك كانت حكومات الحريري السابقة. فهل هذا يحفظ مقام رئاسة الوزراء؟

وقد أظهر رئيس الحكومة الحالي ضعفاً في حالات عديدة، منها: من جهة، في حديث تلفزيوني أعلن رئيس الوزراء ما مفاده أن التنصت الهاتفي يمارس عليه، وأن الذين يقومون بهذا العمل هم فوق القانون وهو لا يستطيع ضبطهم.

من جهة ثانية، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠١، والتي تمت فيها الموافقة على اقتراح قانون قضى بتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية بعد أسبوعين فقط من إقراره في مجلس النواب، صرّح رئيس الحكومة بالقول: «إن الناس ليسوا مع هذا التعديل، ونحن سنسير به ليس

لأننا مقتنعون به، بل لأن الجو السياسي العام يفرض ذلك». عجباً، ما الذي يفرض على رئيس الوزراء الموافقة على قانون هو غير مقتنع به!! هل هذا يدل على قوة رئيس الوزراء؟

من جهة ثالثة، تحدّث رئيس الحكومة أمام مجلس النواب فقال إن مبالغ طائلة تُفوّت على الخزينة بسبب وجود جهات تمارس التخابر الخارجي على وجه غير شرعي ولا تدفع ما يتوجّب عليها، «وهذا يتعدى قدرة وزير العدل على التصدي له». هل يجوز أن يصدر هذا الكلام عن المسؤول الأول في الحكومة.

ثم أخيراً، علام يدل وجود وزراء معارضين للحكومة داخل هذه الحكومة، يقولون عنها إنها ميّنة أو إنها في حال من الغيبوبة أو إنها انتهت؟ ألا يدل ذلك على عدم سيطرة رئيس مجلس الوزراء على وضع حكومته؟ هل في هذا قوة لمقام رئاسة الوزراء؟

خلاصة القول إن المنبر السياسي الأكثر فاعلية هو الإعلام، وكثيراً ما يكون في يد الإعلام الموجه والمرتهن صنع النجاح والفشل في السياسة. ففي لبنان كثيراً ما يكون الخبر وجهة نظر، وكثيراً ما تكون الحقيقة كما تبدو لرائيها.

[النهار في ١٤/٢/٢٠٠٣]